مقومات ومعوقات البحث العلمي في الوطن العربي واقع وحلول

د. طالب إبراهيم عبابنة

جامعة اربد الأهلية / اربد – الأردن

الملخص

يحاول الباحث في هذه الورقة تسليط الضوء على البحث العلمي في الوطن العربي من حيث واقعه , معوقاته , مقوماته والحلول المقترحة للنهوض به . فكما هو معلوم العلم أساس النهضة ، وركن من أركان بناء الدولة العصرية القادرة على مواجهة تحديات العصر ومستجداته . فالبحث العلمي يعتبر ركنا أساسيا في حياة الأمم والشعوب وجزءا رئيسا من وظائف الجامعة ومهام عضو هيئة التدريس فيها , فهو أساس التخطيط وعصب التنمية , فمن خلاله توضع خطط التنمية واستراتيجيات تنفيذها وتطويرها. إن التعليم العالي والبحث العلمي في وطننا العربي يواجهان تحديات كبيرة في ظل التطورات العالمية المعاصرة ، الأمر الذي يفرض علينا إعادة النظر في فلسفة ومناهج التعليم العالي ، ومتطلبات تحفيز البحث العلمي ، وضمان الحريات الأكاديمية لمواكبة هذه التطورات بما يلبي التطلعات والطموحات المنشودة . من هنا كان لا بد من الوقوف على معوقات البحث العلمي في الوطن العربي والبحث عن الحلول الممكنة وتحديد مقومات النهوض به.

Abstract

The researcher tries in this paper to shed light on scientific research in the Arab world in terms of reality, constraints, components and proposed solutions for its advancement. As it is known, science is the base of renaissance, and the cornerstone of building a modern state capable of meeting the challenges of the time and its innovation. Scientific research is essential in the life of nations and peoples and a key part of the functions of the university and the tasks of the university faculty-member, as it is the basis for planning and development. Higher education and scientific research in the Arab world face significant challenges in the light of the contemporary global developments, which force us to reconsider the philosophy and curricula of higher education, and the requirements for stimulating scientific research, and ensure the academic freedom to keep pace with these developments to meet the aspirations and ambitions desired. So, it was necessary to identify the constraints of scientific research in the Arab world and to search for possible solutions and to identify the elements of promotion.

مقومات ومعوقات البحث العلمي في الوطن العربي واقع وحلول

المقدمة

العلم هو أساس النهضة ، وركن من أركان بناء الدولة العصرية القادرة على مواجهة تحديات العصر ومستجداته ، والاستفادة من فرصه ومزاياه ، ومجتمع المعرفة هو المجتمع القائم على الاهتمام بالعلم والعلماء والبحث والاستقصاء ، وعلى استثمار الطاقات البشرية وتوجيهها نحو الاستزادة من العلوم والمعارف ، وتعزيز قدرتها على الابتكار والإبداع والبحث والتطوير في إطار مجتمعي ترعاه الدولة ، ويحقق طموحات الأمة في مجالات التنمية البشرية الشاملة والمتكاملة . والبحث العلمي في أي مجتمع يعتبر من أهم الركائز الأساسية لتحقيق نموه وتقدمه ، فالمعرفة العلمية بلا شك تمثل مفتاحاً للنجاح والتطور نحو حياة فضلى حيث تعتبر ضرورية للإنسان ; لأن معرفة الحقائق تساعده على فهم ما يدور حوله من مشكلات وقضايا تواجهه في حياته العملية .

يعد البحث العلمي ركنا أساسيا في حياة الأمم والشعوب وجزءا رئيسا من وظائف الجامعة ومهام عضو هيئة التدريس فيها , فهو أساس التخطيط وعصب التنمية , فمن خلاله توضع خطط التنمية واستراتيجيات تنفيذها وتطويرها. إن الحاجة إلى الدراسات والبحوث والتعلم لهي اليوم اشد منها من أي وقت مضى , إذ أن التقدم الصناعي في أي بلد مرتبط بمدى ما يتحقق فيه من تطور تكنولوجي , ولأن القوة المحركة لهذا التطور هي البحث العلمي ، فقد اكتسب البحث العلمي وما يلعبه من دور محوري في خدمة التنمية الصناعية والاقتصادية أهمية كبيرة تعاظمت في الفترة الأخيرة التي بدأت تشهد تغيرات اقتصادية كبيرة في ظل تحرير التجارة وقوانين منظمة التجارة العالمية والعولمة التي عملت على انفتاح الأسواق أمام السلع والخدمات والتقنية ، بكل ما يترتب على ذلك من بروز أجواء تنافسية حادة ، البقاء فيها للأفضل أو لمن يمتلك ميزة التنافسية العلمية والتقنية والقدرة على التطوير والإبداع وتحويل الأفكار الخلاقة إلى سلع ومنتجات متميزة سهلة

التسويق . لقد أدركت الدول المتقدمة أن عظمة الأمم تكمن في قدرات أبنائها العلمية والفكرية والسلوكية فأولت اهتماما كبيرا بالبحث العلمي . إن البحث العلمي ميدان خصب ودعامة أساسية لاقتصاد الدول وتطورها وبالتالي تحقيق رفاهية شعوبها والمحافظة على مكانتها الدولية . وقد أصبحت منهجية البحث العلمي وأساليب القيام بها من الأمور المسلم بها في المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث ، بالإضافة إلى انتشار استخدامها في معالجة المشكلات التي تواجه المجتمع بصفة عامة ، اذ لم يعد البحث العلمي قاصرا على ميادين العلوم الطبيعية وحدها .

إن التعليم العالي والبحث العلمي في وطننا العربي يواجهان تحديات كبيرة في ظل التطورات العالمية المعاصرة ، الأمر الذي يفرض علينا إعادة النظر في فلسفة ومناهج التعليم العالي ، ومتطلبات تحفيز البحث العلمي ، وضمان الحريات الأكاديمية لمواكبة هذه التطورات بما يلبي التطلعات والطموحات المنشودة . من هنا كان لا بد من الوقوف على معوقات البحث العلمي في الوطن العربي والبحث عن الحلول الممكنة وتحديد مقومات النهوض به .

العوامل المؤثره في تدني مستوى البحث العلمي في الوطن العربي

١. العامل السياسي :

إن دراسة الوضع الراهن للبحث العلمي في العالم العربي لا يمكن مناقشته بمعزل عن الأوضاع والمشاكل السياسية التي تواجه العديد من البلدان العربية , فالمناخ المتوتر الذي تغيب فيه الحرية والاستقرار السياسي ينعدم فيه الأمن النفسي والاجتماعي , إذ لا يمكن الحديث عن الحريات الأكاديمية بمعزل عن الحريات العامة في أي مجتمع حيث إن النظام السائد في مجتمع ما يؤثر تأثيرا جليا وواضحا في العلم ونموه واتجاهاته , وينعكس على أنشطة البحث العلمي المختلفة وتطورها وعلى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي واستمرارها (الصيفي , ٢٠١٠) . ولا يمكن أن يتقدم العلم ويتحقق الإبداع إلا في مناخ ديمقراطي حر , فعلاقة البحث العلمي بالحرية علاقة تأثر وتأثير, تجعل حرية البحث العلمي حق من الحقوق الإنسانية الكبرى, كحق الحياة! ولعل من أهم القواعد الأساسية

لتطور المجتمعات والدول وبناء مقومات دولة المؤسسات الدستورية هو احترام الحريات الأكاديمية وصيانتها وعدم تسييس التعليم , وهذا الموضوع له صلة وطيدة مع احترام حقوق الإنسان وخضوع الفرد والجماعات للقانون (قنوع , إبراهيم , العص , ٢٠٠٥) . ولا يخفى على احد بان الاستقرار السياسي ركيزة من ركائز البحث العلمي وركن أساسي للتطور الحضاري والبناء, وعدم الاستقرار يعني التخلف والتأخر والانكفاء. فمعظم بلداننا العربية لم تنعم بالاستقرار السياسي منذ حقبة الاستعمار وحتى اليوم وأمثلة ذلك واضحة في فلسطين , الصومال , الجزائر , لبنان , ليبيا , السودان , ... الخ فمن الاحتلال إلى المقاطعة إلى الحروب الأهلية وغيرها .

٢. العامل الاقتصادي والمالي :

إن من أهم المشاكل التي تعترض سبيل البحث العلمي في العالم العربي هي مشكلة ضعف الإنفاق المخصص للبحث بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي . اذ تشير الأرقام والإحصاءات المتوافرة في هذا المجال إلى أن حجم الإنفاق العربي العام على بحوث التطوير العلمي والتقني قد بلغ عام ١٩٩٢ (٨٠٠) مليون دولار، وهذا المبلغ لا يزيد على ٠,٠١٦ من الناتج القومي الإجمالي، وهو أدنى المعدلات في العالم الثالث كله. وتبلغ هذه النسبة حوالي ١,٠٥% في البلدان النامية عموماً و٣,٤ % في بعض البلدان العالمية الأخرى , أما الولايات المتحدة، وبحسب تقرير المؤتمر القومي السابع، فإنها تخصص أكثر من ١٧٥ مليار دولار للبحث والتطوير , أي نحو ٢١٥ ضعف ما تخصصه البلدان العربية مجتمعة على أساس نصيب الفرد الواحد (صالح , ٢٠٠٨) . فالملاحظ أنّ نسبة الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد ٠,٥ % في الأقطار العربية كافة لعام ١٩٩٢ وهي نسبة ضئيلة عند مقارنتها بمثيلاتها في السويد وفرنسا حيث بلغت ٢,٩ % ، و٢,٧ % على التوالي . أما في عام ١٩٩٩ كانت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في مصر ٠,٤ %، وفي الأردن ٣٣,. %، وفي المغرب ٠,٢ % ، وفي كل من سوريا ولبنان وتونس والسعودية ٠,١ % من إجمالي الناتج القومي، وتؤكد ذلك إحصائيات اليونسكو لعام ١٩٩٩ . أما

إحصائيات سنة ٢٠٠٤ لنفس المنظمة العالمية فتقول إن الدول العربية مجتمعة خصصت للبحث العلمي ما يعادل ١،٧مليار دولار فقط، أي ما نسبته ٠,٣ % من الناتج القومي الإجمالي, في حين نلاحظ أنّ الإنفاق على البحث العلمي في (إسرائيل) حوالي ٩,٨ مليار شيكل، أي ما يوازي ٢,٦ % من حجم إجمالي الناتج القومي في عام ١٩٩٩ . أما في عام ٢٠٠٤فقد وصلت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل إلى ٤,٧ % من نتاجها القومي الإجمالي (ياقوت , ٢٠٠٥) .

لقد بلغ حجم الإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي نحو ١،٩% فقط من الدخل القومي الإجمالي و هذا يؤدي إلى عدم توفير البنية التحتية اللازمة للبحث العلمي. وهذا يظهر من خلال النقص الواضح في الأجهزة العلمية التي يحتاجها الباحث العربي مثل المختبرات والأجهزة وغيرها .

فالبحث العلمي في الجامعات العربية منعزل تماماً عن الوحدات الإنتاجية، والقطاع الخاص، مما أدى إلى حرمان الباحث الجامعي من الدعم المادي الذي كان من الممكن أن يقدمه هذا القطاع. وبذلك فإن الباحث يعتمد على مايخصص للبحث العلمي في موازنات جامعته وهو ضئيل جداً خاصة إذا ما قورن بما هو مخصص لنفس الغرض في جامعات الدول المتقدمة .

٣. العامل التكنولوجي والمعلوماتي :

يعيش العالم اليوم ثورة في المعلومات لم يسبق لها مثيل، سهل اتساعها وانتشارها التقدم الهائل في وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فتغير مفهوما الزمان والمكان ، وأخذت العولمة والانفتاح وحرية تدفق المعلومات ، وهجرة العقول والعمالة ، ..الخ تؤثر في مناحي الحياة المختلفة , مما فرض على دول العالم وشعوبه تحدي التعامل مع هذه المعطيات والاستجابة لها، والاستفادة القصوى منها لتستطيع العيش الآمن في القرن الحادي والعشرين . ومع أهمية ذلك لجميع دول العالم وشعوبه إلا أن الدول العربية هي أحوج ما تكون للتعامل مع هذه المتغيرات ، حيث الهوة بينها وبين أغلب دول العالم واسعة ، وإن كانت المؤسسات الحياتية المختلفة مطالبة بالتميز ومواكبة التطور، فإن المؤسسة التربوية والتعليمية هي الأولى بمثل هذه المطالبة ، فهي المسؤولة عن إعداد جيل قادر على استيعاب

تطورات العصر والتعامل معها، وقيادة التغيير نحو التقدم والنماء ، وتمكين أمتنا العربية من أخذ دورها في عالم القرن الحادي والعشرين (الهجري , ٢٠٠٩) .

إن ضعف وتفكك المجتمع العلمي والتقني العربي و عزلته عن النشاط الدولي ، وضعف مراكز المعلومات وخدمات التوثيق والمكتبات، وقلة توافر المناخ الملائم للعمل البحثي من الأجهزة العلمية والمختبرات ومراكز البحوث المتخصصة والمستلزمات التقنية المساعدة والمراجع والكتب الحديثة والدوريات كلها عوامل حاسمة في تأخر البحث العلمي العربي . هل نستطيع القول أن مكتباتنا الجامعية مزودة بقواعد البيانات والمعلومات التي تلبي حاجة الباحثين والدارسين للعلم والمعرفة ؟ هل الخدمات المكتبية متاحة وعملية ؟ هل أجهزة الحواسيب حديثة ومتطورة ؟ يعيش العالم اليوم على أعتاب مرحلة جديدة تتضاعف فيها المعرفة وتقنيات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات بشكل سريع ، وتتغير معها أنماط التنمية وطرق الإنتاج وأساليب الحياة ، ولم يعد من الممكن إزاء هذا التطور أن تقف الحكومات والشعوب موقف المتفرج أمام هذا الكم الهائل من المعارف والمعلومات ، وهذا المد الهائل من المتغيرات. ويتطلب الأمر صياغة آليات للتعامل مع الانفجار المعرفي والثورة المعلوماتية . وهنا يبرز دور مؤسسات التعليم العالي لتقوم بمهمتها وواجبها القومي للنهوض بالأفراد والمجتمعات وتحمل دورها النهضي والقيادي في رسم خريطة الطريق المؤدية للتقدم وتحقيق الإنجاز الذي يرقى إلى مستوى طموحات وآمال الشعوب. ولذا لا بد من المبادرة وتحمل المسؤولية الوطنية والقومية وعلى أعلى المستويات للعمل على بناء رؤية شاملة وواضحة نحو المستقبل المنشود حتى يكون ذلك نبراسا تهتدي به مؤسسات التعليم العالي ونهجا تبني عليه خططها وبرامجها.

لقد شهدت الحقبة الأخيرة من القرن العشرين ولادة عشرات من شبكات البث التلفزيوني الدولية كشبكة (CNN) العالمية وغيرها، وشهدت ولوج شبكة الانترنت العالمية حيز الاستخدام الفعلي واسع النطاق. وأصبحت شبكة الانترنت العالمية أشد تأثيراً في عالم اليوم ، وبعد أن كان عدد مستخدمي شبكة الإنترنت في العالم عام ١٩٩٣ حوالي (٩٠) ألف مستخدم قفز هذا الرقم ليصبح

(٥٨٠) مليون مستخدم في عام ٢٠٠٤ ليتنبأ البعض بأن يصل هذا الرقم إلى مليار خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين . وهذا النمو السريع لم تشهده أية وسيلة اتصال وإعلام جماهيرية في تاريخ الإنسانية قط ، واتجه التفاؤل نحو وسائل الاتصال الجماهيرية بعد أن أصبح عدد الهواتف المحمولة يقدر بحوالي (٨٠٠) مليون جهاز في العالم، إضافة لمئات ملايين الهواتف العادية وكلها متصلة بشبكة الانترنت عملياً. ومع اتساع استخدام وسائل الإعلام الجماهيرية التقليدية لوسائل النشر الإلكترونية الحديثة، مثل شبكة الانترنت، زاد إلى حد كبير إشباع الإنسان أينما وجد بالمعلومات، وهو ما أصطلح على تسميته بمجتمع المعلومات أي دخول المعلومات والمعرفة عصر العولمة ، الأمر الذي ضاعف كمية المعارف الإنسانية ولا تزال تلك الزيادة مستمرة حتى اليوم (البخاري , ٢٠٠٩).

٤. العامل العلمي والأكاديمي :

لا شك أن هناك علاقة قوية بين البحث العلمي والتطوير ومنظومة التعليم , فالتعليم العالي هو المصدر الأساسي للكفاءات التي تعمل في مجال البحث والتطوير, وأي ضعف أو وهن في أيّ منهما ينعكس على الآخر. إن التعليم في العالم العربي بشكل عام يسوده أسلوب الحفظ والتلقين لا البحث والتطوير, لذلك فإن معظم الباحثين الذين هم نتاج هذا الأسلوب لا يتمتعون بالقدرة الكافية على البحث . كما أن حداثة عهد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية عامل حاسم في عدم مواكبة ركب البحث العلمي في الدول المتقدمة . وإن تدني كفاءة هذه الجامعات,وقلة إنتاجيتها المعرفية, أدى إلى ضعف عائدها العلمي . فعلى الرغم من وجود ٣٠٠ جامعة عربية تضم أكثر من عشرة ملايين طالب جامعي إلا أن أية منها لم تحظ بشرف الانتساب إلى قائمة الخمسمائة جامعة المرموقة والفضلى في العالم طبقا لتقييم شنغهاي لعام ٢٠٠٥ (البيج , ٢٠٠٨) . هذا فضلا عن أن ضعف برامج الدراسات العليا ومناهجها وندرتها أحيانا في بعض التخصصات هي سمة من سمات جامعات ومؤسسات التعليم العالي العربية , حيث التركيز على التدريس كهدف رئيس للجامعة وعدم الاهتمام بالبحث والتطوير العلمي وغياب التنسيق بين الجامعات نفسها وبين الجامعات ومراكز البحث العلمي من جهة,

والوحدات الإنتاجية من جهة أخرى. لقد نسيت الجامعات العربية أهدافها والمتمثلة بالتدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع . فلقد أظهرت إحدى الدراسات أن ما ينشر سنويًا من البحوث في الوطن العربي لا يتعدى ١٥ ألف بحث . ولما كان عدد أعضاء هيئة التدريس نحو ٥٥ ألفًا، فإن معدل الإنتاجية هو في حدود ٠,٣ % وهو وضع يرثى له من حيث الإمكانات العلمية والتكنولوجية في مجال الإنتاجية العربية ، إذ يبلغ ١٠% من معدلات الإنتاجية في الدول المتقدمة . وهذا من الأمور التي تجعل بعضا الحكومات العربية غير مهتمة بدعم البحث العلمي بالشكل اللائق، (ياقوت , ٢٠٠٥) .

٥. العامل البشري :

يعتبر توفر الكفاءات البشرية المناسبة، تأهيلاً وخبرة، العنصر الحاسم في تنفيذ أي خطة، إدارة وتنفيذاً، وهذا يستدعي إعادة النظر في مشروع التعليم برمته وإعادة تخطيطه وتوجيهه بحيث ينتج الكفاءات البشرية المطلوبة للإدارة والتشغيل وتنفيذ خطة البحث العلمي (العاجز , ٢٠٠٤) في الوطن العربي , والكفاءات البشرية المطلوبة تتكون من العلماء الباحثين وما يلزمهم من باحثين مساعدين، وفنيين، وعمال مهرة في تشغيل مختلف الآلات وصيانتها .

يعتبر مؤشر عدد الباحثين العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة من أهم المؤشرات التي تدل على مدى اهتمام مجتمع ما بالبحث العلمي. وبالنظر إلى هذا المؤشر في الوطن العربي نجد أن نسبة الباحثين العرب العاملين في البحث والتطوير بلغت نحو ٣١٨ (بما فيهم أساتذة الجامعات) لكل مليون نسمة من السكان، مقارنة مع ٣٦٠٠ باحث لكل مليون نسمة في الدول المتقدمة . وتدل إحصائيات تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ على أن عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمه في اليابان ٦٠٠٠ ، وفي فرنسا ٥١٠٠ ، وفي بريطانيا ٤٤٠٠ ، وفي الدول النامية ٢٠٠ ، وفي إسرائيل ٥٩٠٠ ، وفي بعض الدول العربية مثل مصر ٦٠٠ ، والأردن ٣١٠ (قنوع , إبراهيم , العص , ٢٠٠٥) . إن هذه النسب تدل على أن عدد الباحثين العرب العاملين في البحث والتطوير منخفض جداً مقارنة بالدول المتقدمة، وهذا يؤثر سلباً في الإنتاجية العلمية في

الوطن العربي ويدل على ضعف وتخلف الدول العربية في مجال البحث العلمي الذي يعتبر أساس التقدم التكنولوجي. إن العقل العربي يستطيع أن ينتج وأن ينافس في أي مجال من مجالات البحوث العلمية إذا توفرت لديه البيئة العلمية المناسبة مع البنية التحتية اللازمة للبحث والتطوير العلمي.

إن الصعوبات والمعوقات التي تعيق الباحث العربي وتحد من إنتاجه العلمي كثيرة ومتنوعة منها :

ا. قلة إنتاج العامل العربي بالنسبة لعامل الدول المتقدمة, وذلك بسبب انتشار الأمية والجهل بين العمال وانخفاض نسبة العمالة الفنية المدربة وانعدام التدريب المهني وقلة الاهتمام بالعامل.

ب. عدم الاستفادة من خبرة وتجارب العمالة الأجنبية.

ج . الاعتماد شبه الكامل على الاستيراد .

د. الأمية التي تعتبر أخطر العوامل على البحث العلمي والتطور التقني، خاصة أن نسبة الأمية عالية في الوطن العربي. وهذا يحول دون إدراك أهمية البحث العلمي كما يؤدي إلى قلة الإنتاج العلمي ورداءته . حيث قدرت نسبة الأمية في الوطن العربي بنحو ٤٠ % عام ٢٠٠٠.

ه. هجرة الكفاءات العلمية والخبرات الفنية . فهناك أكثر من ٣٥% من مجموع الكفاءات العربية في مختلف المجالات تعيش في بلاد المهجر.

٦. العامل التنظيمي والإداري :

إن الإجراءات الإدارية والتنظيمية واحدة من أهم المعوقات التي تواجه الباحث في الوطن العربي ؛ إذ يحتاج إلى سلسلة من الإجراءات الإدارية المعقدة للحصول على تصريح لإجراء بحثه أو البدء به وقد يضطر أحيانا لتأجيله أو إلغائه أو تغيير مساره لسبب أو آخر . كما يغلب على كثير من الأبحاث العلمية والتربوية العشوائية والفردية وعدم وجود خطة بحثية مدروسة ، وموجهة نحو أهداف تطويرية محددة ، وعليه فإن البحث يأتي دون المستوى المطلوب، إذ أنّ البحوث التي تهدف إلى وضع حلول لمشاكل تربوية معينة مثلا تحتاج إلى جهود مشتركة تتعدى قدرات الباحث الواحد والدافع

الفردي لإجراء ذلك البحث، هذا بالإضافة إلى قلة الإمكانات المادية ومحدودية القدرة التي تدفع الباحث أحيانا لاختيار مواضيع يسهل بحثها ولا تهدف إلى حل مشاكل قائمة أو سبر غور ظواهر محيرة . إن ظاهرة تفشي الفساد الإداري في كثير من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية العربية التي لديها سلطات أو ميزانيات للبحوث أمر يوجب التوقف عندها، حيث يضطر الباحث إلى إشراك بعض منتسبي تلك المؤسسات في البحث رغم عدم حاجته إليهم وذلك لضمان أن يحصل على دعم أو تمويل مناسب لبحثه. وقد يأخذ الفساد أشكال أخرى تتمثل في اقتطاع جزء من ميزانية البحث لرشوة بعض المسؤولين . إن من الأهمية بمكان وجود نظام مؤسسي يقوم على تسجيل نتائج البحوث والتطوير وتنظيمها والحفاظ عليها ونشرها وتوزيعها ، لا أن تكون مجرد أكوام من الورق على أرفف مكتبات الجامعات لا يستفاد منها . ومن أهم الميزات التي يجب أن يتصف بها مثل هذا النظام هي الفاعلية، والكفاءة، والاستمرارية في جمع وتوزيع نتاج البحوث والتطوير. كما أن طغيان السلوك الإداري البيروقراطي في كثير من الجامعات والمؤسسات العلمية والبحثية العربية أدى إلى شيوع سلوكيات خاطئة بين أفراد تلك المؤسسات أدى إلى انتشار الشللية والمزاجية وعدم العدالة في تكليف الباحثين وتفرغهم وتمويل أبحاثهم , أو في ابتعاث طلبة الدراسات العليا للدراسة في الخارج أو لحضور المؤتمرات أو الندوات العلمية المتخصصة .

٧. العامل المجتمعي والثقافي :

إن الأمة التي تريد أن تنتج أو تبدع شيئاً جديداً أو تضيف عناصر جديدة مفيدة للحياة والإنسان، هي الأمة التي تحترم شعبها وجماهيرها وتقدر كفاءاتهم ومواهبهم وإبداعاتهم الفكرية والعلمية. إنها الأمة التي تعي حقيقة مقدراتها وثرواتها الطبيعية والبشرية، وتقوم بتوجيهها الوجهة الصحيحة على صعيد العمل والممارسة الإبداعية وربط الأهداف بالنتائج المثمرة، وبما يخدم تطلعاتها وأهدافها العالية والطموحة في قيام الإنسان الذي هو أساس الحياة ومنطلق الوجود (صالح , ٢٠٠٨) . لعل المتابع يدرك أن ثقافة الناس في المجتمعات العربية لم ترق بعد إلى تقدير أهمية البحث العلمي الحقيقية، وأن

الناس لا يقدمون المعلومات الصحيحة, والبيانات الدقيقة التي تطلب منهم لاستخدامها في هذا الغرض العلمي أو ذاك, إما خشية من ضياع بعض مصالحهم , أو جهلا بأهمية تلك البيانات أو حتى لمجرد عدم الاهتمام بالموضوع (العربي , ٢٠٠٨) . رغم ما يكتب ويقال عن البحث العلمي وأهميته وواقعه العربي المتهالك إلا أن مجتمعنا العربي الحالي لا يزال ينظر إليه نظرة سلبية غير مدركة خطورة تدهور البحث العلمي العربي، وتأخره عن ركب الحضارة العالمية على عكس المجتمعات في الدول المتقدمة التي تدعم المؤسسات البحثية ماديًا ومعنويًا وبكل إمكانياتها .

إن البحث العلمي في أي مجتمع يتأثر بذلك المجتمع وتلك العلاقات الاجتماعية السائدة فيه ,لأن الباحث جزء لا يتجزأ من المجتمع يؤثر فيه ويتأثر به , وفيما يلي عرض لأهم المشاكل الاجتماعية:

ا. المجتمع العربي مجتمع لا يزال يعاني من التخلف والجهل والأمية , مما يجعل البيئة الاجتماعية غير صالحة تماما لنشوء جيل من الباحثين المتنورين الحريصين على العلم والتطور العلمي .

ب. عدم وجود جو البحث العلمي المناسب من حيث النوادي والجمعيات العلمية والبحثية والفكرية التي يتم فيها تبادل الأفكار والآراء.

ج. عدم تقدير المجتمع واحترامه البحث العلمي والباحثين مما ينعكس سلبا على الإنتاج العلمي واستمراريته , مما يدفع الباحث للبحث عن مجتمع آخر يحترمه ويقدره .

د. انصراف الباحث إلى المناصب الإدارية, بدلا من العمل في البحث والتطوير العلمي .

ه. ابتعاد الأبحاث في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي عن مشكلات المجتمع واحتياجاته بصفة عامة.

مقومات البحث العلمي في الوطن العربي

١ . دعم مؤسسات البحث العلمي والتطوير التربوي, وذلك بزيادة النسبة المخصصة لها من الدخل القومي لتقترب من النسبة المخصصة لهذا الغرض في الدول المتقدمة.

٢ . تشجيع التعاون البحثي بين الجامعات العربية فيما بينها وبين الجامعات الإقليمية والأجنبية .

٣ . ربط البحث العلمي بأهداف الجامعات وخطط التنمية، والبعد عن الازدواجية والتكرار والاستفادة من الدراسات والأبحاث السابقة .

٤ . العمل على منح الجامعة دورا مهما في وضع السياسات العامة للتعليم ، والاستقلال في وضع المناهج الدراسية والمساقات، وتحديد معايير أكاديمية وأخلاقية شفافة للترقية العلمية هذا بالإضافة إلى تسهيل عملية التحكيم والنشر العلمي .

٥ . إعادة النظر في سلم الرواتب التي تمنح للكفاءات العلمية العربية ، وتقديم حوافز مادية ترتبط بالبحث ونتائجه ، ورفع الحدود العليا لمكافأة ذوي الكفاءات، وتقديم الحوافز التشجيعية والتسهيلات, وضمان الأمن الوظيفي لأعضاء الهيئة التدريسية .

٦ . احترام الحريات الأكاديمية وصيانتها وعدم تسييس التعليم ، وهو ما يعني من الناحية الأكاديمية والعلمية حرية الوصول إلى مختلف علوم المعرفة والتطورات العلمية وتبادل المعلومات والأفكار والدراسات والبحوث والنتاج والتأليف والمحاضرات، واستعمال مختلف وسائل التطور الحديثة، من دون تعقيد أو حواجز .

٧ . تشجيع أعضاء هيئة التدريس على حضور المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والعالمية .

٨ . وضع الخطط والاستراتيجيات والتشريعات للربط بين القطاعات الصناعية والإنتاجية والخدمية من ناحية والمؤسسات البحثية من ناحية أخري.

٩ . تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في دعم وتمويل البحث العلمي وزيادة الاستثمار فيه بسبب دوره الكبير في تحقيق الربح للمؤسسات التي تعتمد عليه.

١٠ . الاهتمام بخريجي الجامعات والاستفادة من طاقاتهم وقدراتهم ، حيث إن الجامعات ونتاجه البشري

والبحثي ومؤسسات البحث العلمي هي من أهم أدوات التنمية ، وهي مفتاح التنمية المؤهلة لتطوير وتقدم أي مجتمع .

١١ . الاهتمام بالتأليف وتنشيط الترجمة للأبحاث والمصادر العلمية الأجنبية إلى اللغة العربية.

والتعاون مع العلماء العرب والأجانب في الخارج من أجل تعريب أعمالهم وأبحاثهم .

المراجع

١. الصيفي , صلاح (٢٠١٠) . أزمة البحث العلمي في الوطن العربي .. إلى أين ؟! تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٥ . http://difaf.net/main

٢. قنوع , نزار وإبراهيم , غسان والعص , جمال (٢٠٠٥) . البحث العلمي في الوطن العربي : واقعه ودوره في نقل وتوطين التكنولوجيا , مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث , مجلد (٢٧) , العدد (٤) , الجمهورية العربية السورية .

٣. ياقوت , محمد مسعد (٢٠٠٥) . البحث العلمي العربي : معوقات وتحديات , تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٠/٤/١ . http://www.ebdaaty.com/yakout

٤. الهجري , إبراهيم عبد الله (٢٠٠٩) . التعليم في الوطن العربي أمام التحديات التكنولوجية , جامعة صنعاء , الجمهورية اليمنية , تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٥

www.aun.edu.conferences

٥. البخاري , محمد (٢٠٠٩) . العلاقات الدولية في ظروف الثورة المعلوماتية , تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٧ . http://muhammad.albukhari.com

٦. البيج , إيمان سمير (٢٠٠٨) . البحث العلمي في الوطن العربي : الواقع والآفاق دراسة مقارنة , معهد الفتح الإسلامي , قسم الدراسات التخصصية .

٧. العاجز , فؤاد علي (٢٠٠٤) . البحوث العلمية وتنمية المجتمع بين الركود والفعالية , ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع عن دور الجامعات في التنمية , جامعة الأقصى , غزة .

٨. صالح , نبيل علي (٢٠٠٨) . آفاق البحث العلمي العربي : الضرورات والتحديات , تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٠ . http://www.alawan.org

٩. العربي , اليسير (٢٠٠٨) . واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية , ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثامن لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية , جامعة الملك فهد للبترول والمعادن , المملكة العربية السعودية .